Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط

مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع

الإشراف العام والتنسيق:

د. حورية قصعة / د. زكرياء حلوي

2024

القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط
(مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع)

القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط
(مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع)

RISING POWERS AND INTERESTS RIVALRIES IN THE MIDDLE EAST REGION
(DOMINATION EFFORTS AND POSITIONING STRATEGIES)

يشهد النظام الدولي مسارا انتقاليا وتنافسا حادا بين القوى الكبرى في العلاقات الدولية من جهة، وحضورا بارزا للقوى الصاعدة من جهة ثانية، إذ أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على لعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، من خلال إمكانياتها وقدراتها المتنامية والتي تسمح لها بالتكيف مع التغيرات الدولية، وجذب الاستثمارات، وتوظيف التكنولوجيا، وإيجاد نماذج مبتكرة للتنمية وتحقيق الأمن في العديد من مناطق العالم، مما يجعلها ذات تأثير متعدد الأبعاد (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وثقافيا) في العلاقات الدولية. وقد أضحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتنافس بين القوى الصاعدة التي تحاول الاستفادة من عثرات السياسات الخارجية للقوى الكبرى في المنطقة، وتوظيف ذلك لتحقيق مساعيها في مد نفوذها في المنطقة، نظر للدور الاستراتيجي الهام لهذه الأخيرة، وما تتميز به من موارد وثروات، فضلا عن موقعها الجيوسياسي كأحد المناطق الساخنة للتنافس الدولي بغرض كسب الرهانات الطاقية والأسواق الاستهلاكية الواسعة، وتأمين الوصول إلى هذه الموارد والهيمنة عليها.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN 978-3-68929-042-9

DEMOCRATICAC.DE

القوى الصاعدة وتجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط

مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع

Rising Powers and Interests Rivalries in the Middle East Region

Domination Efforts and Positioning Strategies

إشراف وتنسيق:

د.حورية قصعة، الجزائر د.زكرياء حلوي، المغرب

النـــاشر

Democratic Arabic Center

For Strategic, Political and Economic Studies

Berlin 10315

Tel : 0049 – Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

Mobil : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

All rights reserve

توطئة

يشهد النظام الدولي مسارا انتقاليا وتنافسا حادا بين القوى الكبرى في العلاقات الدولية من جهة، وحضورا بارزا للقوى الصاعدة من جهة ثانية، إذ أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على لعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، من خلال إمكانياتها وقدراتها المتنامية والتي تسمح لها بالتكيف مع التغيرات الدولية، وجذب الاستثمارات، وتوظيف التكنولوجيا، وإيجاد نماذج مبتكرة للتنمية وتحقيق الأمن في العديد من مناطق العالم، مما يجعلها ذات تأثير متعدد الأبعاد (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وثقافيا) في العلاقات الدولية.

وقد أضحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتنافس بين القوى الصاعدة التي تحاول الاستفادة من عثرات السياسات الخارجية للقوى الكبرى في المنطقة، وتوظيف ذلك لتحقيق مساعيها في مد نفوذها في المنطقة، نظر للدور الاستراتيجي الهام لهذه الأخيرة، وما تتميز به من موارد وثروات، فضلا عن موقعها الجيوسياسي كأحد المناطق الساخنة للتنافس الدولي بغرض كسب الرهانات الطاقية والأسواق الاستهلاكية الواسعة، وتأمين الوصول إلى هذه الموارد والهيمنة عليها.

إشراف وتنسيق

د. حورية قصعة، الجزائر

د. زكرياء حلوي، المغرب

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

مراجعة وتحرير

د. سليم جدايي، الجزائر

د. هشام براهمي، الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

إلهام بورويبة، دكتوراه في العلاقات الدولية، الجزائر

اللجنة العلمية
أ.م.د علي محمد حسين العامري، دكتوراه في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، العراق
د. عبد القادر مزوار، دكتوراه في العلاقات الدولية، المغرب
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ، دكتوراه في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، السودان
د. محمود عزت عبد الحافظ السيد، دكتوراه في الدراسات الآسيوية، مصر
د. سعد حميد إبراهيم، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. فراس عباس هاشم مجيد، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. بلفكرات رشيد، دكتوراه علوم سياسية، الجزائر
د. حمزة الأندلوسي، دكتوراه في علم الاجتماع، المغرب
د.بوغرارة عنتر، دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر
د. أمجد سعد شلال محمد المحاويلي، دكتوراه تخصص تاريخ إيران المعاصر، العراق
أ. محمد الأمين صوشة، باحث في العلاقات الدولية، الجزائر
أ غنية هواجي، باحثة في العلاقات الدولية والتعاون، الجزائر
أ. سلام توري، باحث في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، الجزائر
أ. سلوى شاكي، باحثة في العلوم السياسية، الجزائر

Contents | فهرس المحتويـات

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	**Title**	**Page Range**
01	هشام الميموني	**الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية** **Conceptual Framework of Emerging Powers in the International Arena**	23-09
02	سارة زكي غضبان	**التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط: الشرق الأوسط من منظور جيوستراتيجي** **International Competition in the Middle East: The Middle East from a Geostrategic Perspective**	38-24
03	أحمد سليمان أبكر	**جيوسياسية القوى الصاعدة ما بين الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط** **The Geopolitics of Rising Powers Between Hegemony and Positioning in the Middle East**	58-39
04	إبراهيم كويى	**محورية الشرق الأوسط وتنافس القوى الصاعدة** **The centrality of the Middle East and the competition of rising powers**	84-59
05		**تركيا وإدارة مقاربات الصراع الجيوبوليتيكية في ظل تحولات بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**	

	فراس عباس هاشم مجيد	**Turkey and the management of geopolitics conflict approaches amidst the changing dynamics of the Middle East and North Africa region.**	106-85
06	جاسم محمد حاتم	**مكانة إيران في ظل توازن القوى الإقليمية بعد عام 2003** **Iran's position in the regional power balance post-2003**	120 -107
07	أحمد شاكر عبد العلاق	**الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى حتى عام 2004** **Iranian diplomacy towards the Arab Gulf states after the First Gulf War until 2004**	131-121
08	زينب خالد	**الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023** **Iranian ambitions towards the Middle East: A case study from the First Gulf War in 1980 until 2023**	153-132
09	عقيل زاهر سلمان أل علي	**متغيرات العلاقات الخارجية السعودية تجاه إيران منذ بداية حرب الخليج الاولى حتى عام 1991** **Saudi Foreign Relations Variables towards Iran since the Beginning of the First Gulf War until 1991.**	163-154
10	أونايسية سمية	**مضيق باب المندب: الأهمية الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية** **Bab-el-Mandeb Strait: The Strategic Importance for Regional and International Powers**	177-164

عند تتبع السياقات التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط تبرز كموقع استراتيجي للتفاعلات الجيوسياسية، وتنافس القوى، فقد جذبت الأهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية للمنطقة انتباه القوى العالمية واللاعبين الإقليميين على حد سواء بحثا عن الهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ نظرا للجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة، مع ممراتها البحرية الحيوية ومواردها الطاقوية الوفيرة وقربها من الأسواق العالمية الرئيسية، والتي زادت من أهمية التأكيد على السيطرة، كما أصبح الوصول إلى نقاط الانغلاق الحيوية والموارد، على غرار مضيق باب المندب والخليج الفارسي، نقطة مركزية للتنافس، واعادة رسم استراتيجيات وتوجيه سلوكيات الفواعل الإقليمية والدولية، وهو ما أفرز تشابك معقد للمصالح والصراعات.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات هامة في ديناميات القوة في الشرق الأوسط. اخضعت التحالفات التقليدية للاختبار، وأفرزت قوى جديدة، كما اتخذت الصراعات الطويلة المدى أبعاداً جديدة متباينة، وقد دفع ذلك القوى الكبرى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها ومصالحها في المنطقة، مما زاد من التنافس على التأثير، والذي أدى بدوره لظهور شبكات معقدة من العلاقات التعاونية والصراعية.

في خضم هذه التطورات برزت جهود القوى الصاعدة لتوسيع نفوذها، وتشكيل المنطقة وفقًا لأجنداتها الخاصة. من خلال التدخلات العسكرية والشراكات الاقتصادية والمبادرات الدبلوماسية، والسعي للعب أدوار رئيسية في المنطقة.

الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية

The Conceptual Framework of Rising Powers in International Arena

هشام الميموني

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، المغرب

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تتمحور حول الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، وفقا للمنهج الوصفي. وذلك بالتطرق إلى تعريفها ومميزاتها، وبيان أسباب ظهورها والتحديات التي تواجهها. وفي هذا السياق فقد خلصت الدراسة إلى أن القوى الصاعدة هي الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى أو قوى متوسطة تقليدية مندمجة في النظام الدولي، وليست أسواق أو اقتصادات صاعدة. وإنما يقصد بها تلك القوى التي تهدف من خلال امتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة، وتطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة، للحصول على مكانة بارزة في النظام الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. ورغم التطور الذي تحققه، لا زالت تعاني هذه القوى من عدة إكراهات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية وبيئية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من المفترض أنها تعرقل تطورها أو يتم من خلالها إضعافها. وحتى تحقق أهدافها، يجب أن تتبني استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنيات التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث والأزمات.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة؛ القوى الكبرى؛ البريكس؛ النظام الدولي؛ العلاقات الدولية.

Abstract

A rising power is inherently a country undergoing a transformation process from one international position to a higher one : from a small power to a medium power, from medium to large, and from large to global. Therefore, this article reflects on rising powers conceptually by attempting to identify their common traits and outlining some of the challenges they pose for established powers. Employing the Descriptive

Method, the study concluded that rising powers are altering the dynamics of power in the international system by seeking a greater voice in international institutions and forging political bonds through regional organizations. This occurs at a time when established powers face both economic and political challenges.

Keywords: Rising Powers ; Great Powers; BRICS; The International System; International Relations.

1. مقدمة

إذا كان النظام الدولي هو الأداة أو الإطار النظري الذي يساعد على فهم شكل أو بالأحرى نطاق وتوزيع القوة في العلاقات الدولية، حتى يمكن تصنيفها إلى قوى عظمى وقوى كبرى أو صغرى إلى جانب القوى المتوسطة والصاعدة. فهذا يعني أن النظام الدولي ليس عبارة عن قواعد قانونية دولية مكتوبة، وإنما هو ذلك التفاعل بين الفاعلين في العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وبالتالي فقد يكون نظام متعدد القوى، وقد ميز هذا النظام العلاقات الدولية منذ القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما يمكن أن يكون نظام ثنائي القطبية، وهو ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1991، حيث ارتكز على وجود كتلتين متعارضتين تقودهما قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأخيرا النظام الأحادي القطبية وهو النظام السائد حاليا، إذ تعد أمريكا القوة العظمى الوحيدة التي تقود العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد سعت واشنطن إلى جانب العواصم الغربية الحليفة لها إلى الهيمنة على النظام العالمي، وجعله نظام يتوافق مع مصالحهما وتصورهما.

فأصبحت السمة البارزة للنظام الدولي، تتمثل في الجنوب الفقير مقابل الشمال الغني، وهو ما أدى إلى تعرضه لتحديات متزايدة بتشكيل تحالفات وتكتلات سياسية واقتصادية، من طرف دول الجنوب النامية التي بدأت تعرف تنمية اقتصادية كبيرة، نتيجة تطوير مؤسساتها وزيادة نفوذها الإقليمي، مثل البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا وحتى دول رابطة دول جنوب شرق آسيا والمكسيك. وبما أن النظام الدولي ليس حالة ثابتة، فإذا تعاونت هذه الدول فيما بينها لدفع أجندتها إلى الأمام، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل نظام عالمي يعيد التوازن لصالح أسواق الجنوب الناشئة. وهي الغاية التي تلزم القوى الصاعدة بعدما أصبحت تشكل تحديا قويا للهيمنة الغربية على النظام الدولي، باستغلال إمكانياتها وقدراتها للعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، خاصة في مناطق نفوذها الإقليمي من جهة والمناطق الإستراتيجية من جهة ثانية، إما لمكانتها ومصالحها أو لمنافسة النفوذ الغربي الأمريكي بها، كما هو الحال بالنسبة للتنافس الدول على إفريقيا وجنوب شرق آسيا وكذلك منطقة الشرق الأوسط.

بما أن القوى الصاعدة أصبحت تلعب دورا بارزا في الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة، لقدرتها على تقديم نماذج مبتكرة للأمن والتنمية والتكنولوجيا، جعلتها ذات تأثير مهم في العلاقات الدولية، فإنه من الطبيعي أن يثور التساؤل حول، ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية سوف تكون من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- ✓ كيف يمكن تمييز القوى الصاعدة عن القوى المشابهة لها؟
- ✓ لماذا ظهرت القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

مستندة إلى تطوير مؤسساتها ونفوذها الإقليمي، إلى جانب الحلول المبتكرة التي تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية، تستطيع القوى الصاعدة التأثير بقوة في الساحة الدولية، إلا أن العراقيل التي تواجهها، قد تحد من تأثيرها الهادف إلى إعادة التوازن للنظام العالمي القائم.

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من معالجتها لإشكالية تتمحور حول بيان الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، دون التطرق إلى حالة معينة سواء من حيث المنطقة الجغرافية أو القوة المعنية. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة وبالاستعانة بالمنهج الوصفي، سوف تعرف في المحور الأول مفهوم القوة الصاعدة والخصائص التي تتميز بها عن غيرها من القوى الأخرى، بينما تعالج في المحور الثاني أسباب ظهورها والتحديات تواجهها.

2. ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية

إن التطرق إلى ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية، يستلزم منا تعريفها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى بيان خصائصها ومقوماتها كقوى صاعدة في الساحة الدولية (الفقرة الثانية).

1.2. مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يستلزم منا تحديد مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية، بداية التعريف بمفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية (أولا)، ثم تمييزه عن مفهومي الاقتصاد الصاعد والقوى المتوسطة التقليدية (ثانيا).

1.1.2. تعريف القوى الصاعدة في الساحة الدولية

من حيث مكانتها في النظام الدولي، تنقسم الدول والتكتلات الدولية كفواعل دولية إلى قوى عظمى، والقوى العظمى حاليا هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قوى كبرى ومن ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، ثم القوى المتوسطة ككندا، وأخيرا القوى الصغيرة ممثلة في الدول النامية. القاسم المشترك بين هذه القوى، هو أنها دول أو تكتلات لا ترغب في تغيير النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تغييرا جذريا، إما لتوافقه مع مصالحها والقصد هنا القوى الكبرى والقوى المتوسطة، حيث أقصى ما يمكن أن تطالب به هو إصلاح تدريجي. أو لعدم

توفرها على القوة الكافية للمطالبة بتغييره، كما هو الشأن بالنسبة للقوى الصغيرة أو الهشة. وعكس هذه القوى، هناك قوى صاعدة تتمرد على النظام الدولي، إذ ترى فيه نظام يكرس تبعية الجنوب العالمي للشمال، نظام غير عادل يخدم مصالح الدول الغربية فقط. واستنادا إلى موقفها، يطلق عليها البعض اسم القوى التعديلية أي القوى الرامية لتعديل النظام الدولي القائم، مستغلة نفوذها السياسي والثقافي خاصة في محيطها الإقليمي، إلى جانب نموها الاقتصادي السريع وما تتمتع به من قوة من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية بالإضافة إلى القوة العسكرية، وباستثناء روسيا تنتمي القوى الصاعدة إلى الجنوب العالمي الفقير.

يعود استخدام مصطلح القوة أو القوى الصاعدة إلى كتابات الاقتصادي الهولندي **أنطوان فان اغتمائيل Antoine Van Agtmael** لعام 1981، الذي قصد به الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين، وكذلك الدول صاحبة أكبر وأسرع نمو[1] أما في العلاقات الدولية، فيقصد بالقوى الصاعدة الدول التي هي ليست قوى كبرى، وليست قوى صغرى، لكنها من الدول التي تمتلك أسباب التأثير الدولي.[2] وفي هذا السياق عرف **مايكل غلوسني Michael A Glosny** القوى الصاعدة بأنها دول تتحرك من مكانة معينة قد تكون متوسطة إلى مكانة القوى الكبرى، أو مستوى أقل من مكانة القوى الكبر، إلى مستوى أعلى في سلم القوة، ويتصور القوى الصاعدة بأنها تلك القوى التي ينظر إليها من قبل القوى العظمى الأخرى في المنطقة أو النظام على أنها قوى صاعدة.[3] بينما يعرف **ريتشارد نيد ليبو Richard Ned lipo** القوى الصاعدة بأنها دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى كبرى، وأن يقر معاصروها بأنها كذلك.[4] وبالتالي فإن القوى الصاعدة هي تلك الدول أو التكتلات الدولية التي تعرف تحول من موقع دولي معين إلى موقع أعلى منه، كأن تنتقل من قوة صغيرة إلى قوة متوسطية، أو من قوة متوسطية إلى قوة كبيرة، أو من قوة كبرى إلى قوة عظمى.[5]

وحسب **بينار تانك Pinar Tank** إن القوى الصاعدة هي الدول التي عرفت تطور اقتصادي سريع، وتوسيع في نفوذها السياسي والثقافي، وتعمل على تغيير ديناميكيات السلطة في النظام الدولي من خلال السعي للحصول على صوت أكبر في المؤسسات الدولية، وبناء الروابط من خلال المنظمات الإقليمية.[6] وهناك من يعرف القوى الصاعدة بأنها الدول النامية التي شهدت تحول في الأداء ونموا اقتصاديا، وتغييرا هيكليا سمح لها بالارتقاء في التراتبية الدولية، كذلك الدول التي تسجل مستويات نمو مرتفعة وسريعة كما تحسن توظيف عناصر قوتها في سبيل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على التنمية كعنصر أساسي لخلق الاستقرار على المستويين المحلي والدولي.[7] ومما سبق، فالقوى الصاعدة هي تلك الفواعل الدولية أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التغيير الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من مكانتها السابقة، لحث القوى الأخرى على الاعتراف بها كقوى دولية، وبالتالي تغيير النظام الدولي.

2.1.2 تمييز القوى الصاعدة عن المفاهيم المشابهة له

هناك مجموعة من المفاهيم التي لها صلة قريبة بمفهوم القوى الصاعدة، ومن ذلك الاقتصاديات الصاعدة، والقوة المتوسطة. القاسم المشترك بين الاثنين، أنها مفاهيم تشير إلى دولة أو تكتل دولي لديه قوة معتبرة، أما الفرق بينهما يكمن في الانتقال من مكانة دولية إلى مكانة أعلى منها.

1.2.1.2. تمييز القوى الصاعدة عن الاقتصاديات الصاعدة

هناك خلط بين القوى الصاعدة والاقتصاديات الصاعدة، فالقوى الصاعدة قد تكون دول أو تكتلات دولية لديها قوة معتبرة في مختلف المجالات، تستطيع من خلالها أن تلعب دور بارز في الساحة الدولية. أما الاقتصاديات الصاعدة فهي تلك الدول أو التكتلات التي لديها قوة اقتصادية صاعدة فقط، وبالتالي لا يصدق عليها وصف القوى الصاعدة لأنها تتوفر على القوة الاقتصادية فقط، بينما وصف القوى الصاعدة يطلق على الفواعل الدولية التي لديها غالبية مقومات القوة. وهذا يعني أن القوى الصاعدة أكثر من مجرد أسواق أو اقتصاديات صاعدة. لكن عندما يكون للاقتصاديات الصاعدة رغبة في كسب مكانة أعلى من مكانتها الراهنة في النظام الدولي، أي تعمل من أجل الاعتراف بها مستقبلا كقوى كبرى، اعتراف يعد بمثابة رغبة ضمنية في تعديل النظام الدولي، فإنها قد تصنف ضمن القوى الصاعدة من الصف الثاني أو الثالث، تصنيف يتأثر بنفوذها السياسي والقوة العسكرية إلى جانب باقي مقومات القوة الشاملة. فكلما أصبحت لديها غالبية مقومات القوة الشاملة مع الرغبة في الحصول على مكانة ضمن القوى الكبرى، تصبح الدول أو الاقتصاديات الصاعدة قوى صاعدة. ومن هذا المنطلق هناك من يعتبر أن القوى الصاعدة تكاد تقتصر على دول البريكس BRICS، بينما تعد المكسيك وتركيا واندونيسيا اقتصاديات صاعدة.[8] وأن التنانين الأسيوية (سنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية)، والنمور الأسيوية (ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلند) من الأمثلة الشهيرة على الأسواق الصاعدة. حيث لا يمكن اعتبارها قوى صاعدة، لأن القوة لا تتعلق بالاقتصاد فقط، وإنما هناك عدة عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار.[9]

2.2.1.2. تمييز القوى الصاعدة عن القوى المتوسطة

إذا كانت القوى الصاعدة تشير إلى الدول والتكتلات التي لا تعد قوى صغيرة ولا تعتبر ضمن القوى الكبرى أو العظمى، فهذا يعني أنها قوى تأخذ موقعا وسطا بين القوى النامية والقوى الكبرى، لكن مقوماتها ومطالبها لا تجعل منها قوى متوسطة تقليدية كما هو الحال بالنسبة لكندا وهولندا. ويكمن الفرق بين القوى الصاعدة والقوى المتوسطة التقليدية في أن الأخيرة مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا تنتمي إلى الدول الغنية والمستقرة والتي لا تعد مؤثرا إقليميا، عكس القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل التي لديها اهتمام بممارسة نفوذ إقليمي، وتستهدف الإصلاح الجدري في النظام الدولي، ومن الفوارق الأخرى التي يمكن ملاحظتها، أن معيار الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مرجحا لصالح القوى المتوسطة.[10] وبالتالي فإن القوى المتوسطة التقليدية يرتكز دورها في النظام الدولي على الحلول التوافقية وبناء التحالفات، ولا تدعي قيادة تلك الدول.[11] عكس القوى الصاعدة التي تسعى إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، والحصول على العضوية في مؤسسات القوى الرئيسية. فالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا دول تهدف إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما ترغب الصين

وروسيا في إصلاح جدري لمنظمة الأمم المتحدة، لاكتساب المزيد من القوة، ولعب أدوار مؤثرة في الساحة الدولية تتناسب مع قوتها، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل هذه القوى على إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها تحقيق مصالحها، ويمكنها من المشاركة في إدارة وتوجيه تفاعلات السياسة الدولية، لهذا تنعت هذه القوى بالقوى التعديلية أو القوى المراجعة.[12]

2.2. خصائص ومقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

سوف نتطرق في هذا الفقرة، إلى الخصائص التي تميز القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية (أولا)، مع بيان أبرز مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية (ثانيا).

1.2.2. الخصائص التي تتميز بها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تتمتع القوى الصاعدة في الساحة الدولية بمزيج من الخصائص، كالصفة الدولية والاعتراف الدولي عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، مع استقرار سياسي ومؤسساتي ورغبة في العضوية بالمؤسسات الدولية، وأخيرا الثقل الاقتصادي المندمج في الاقتصاد العالمي. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

- ✓ **الصفة الدولية**: يقصد بالصفة الدولية، أن القوى الأساسية تكون فواعل دولية أي الدول أو التكتلات الدولية الحكومية، وبالتالي فالصعود الذي تحققه الجماعات والمؤسسات أو الأشخاص الطبيعية لا يجعل منها قوى دولية، فهي فواعل غير حكومية وليست قوى دولية. ويرجع ذلك إلى أن الدول كقوى صاعدة أو كجزء من تكتل دولي صاعد هي الكيان القادر على تجميع مصادر القوة وكسب النفوذ الفعلي في الساحة الدولية. وتعد الصين وروسيا والهند والبرازيل أبرز الدول التي تشكل قوى صاعدة في الساحة الدولية، بينما يعد تكتل البريكس BRICS الذي يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، من أبرز التكتلات الدولية الصاعدة.
- ✓ **الاعتراف الدولي**: يعتبر السعي نحو الحصول على المكانة والاعتراف بالدول أو التكتلات الدولية كقوى صاعدة، من أبرز السمات التي تتميز بها هذه القوى.[13] اعتراف يكون من مختلف الدول والتكتلات الدولية والقوى الدولية الأخرى، بما فيها القوى الصاعدة. لأنه يعد عنصرا مهما للقوى الصاعدة التي لا تملك القوة الكافية لفرض الاعتراف بها كقوة صاعدة على القوى الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا والمكسيك. كما يلعب الاعتراف دورا مهما في تحديد شرعية القوة، شريطة أن يكون اعترافا يعكس مستوى معين من القوة، أي اتخاذ القوى الصاعدة شريكا للقوى الكبرى أو المهيمنة، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، اعتبار مجموعة الدول الصناعية ال 8 (حاليا 7)، البرازيل شريك دولي وقوة إقليمية صاعدة في أمريكا اللاتينية.[14] والاعتراف قد يكون اعتراف تدريجي، أي الاعتراف بها كقوة إقليمية، ثم الاعتراف بها كقائد إقليمي ذو ثقل في النظام الإقليمي.[15]لأن الاعتراف بها كقائد إقليمي، يعد أحد نقاط الانطلاق لمكانة القوى الصاعدة، لاسيما مع تزايد الأهمية العامة للمناطق في الجغرافيا السياسية.[16]

✓ **نشر القوة الناعمة**: وللحصول على اعتراف بها كقوى صاعدة وفي الوقت نفسه تقلل السياسات الاحتوائية تجاهها، تعمل القوى الصاعدة على نشر القوة الناعمة، التي تختلف من دولة أو قوة صاعدة لأخرى، فبعضها يعتمد على التاريخ الديمقراطي أو الحضاري، والتجربة التنموية الناجحة، أو احترام حقوق الإنسان.[17] فتركيا تعتبر نفسها مرجعية للربيع العربي، وصوت للقضية الفلسطينية، كذلك جنوب إفريقيا ترى أنها صوت لإفريقيا جنوب الصحراء، بينما تدعي البرازيل أنها تسعى لتطوير هوية إقليمية لدول أمريكا الجنوبية، لجهودها في إنشاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ودورها في إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية.[18]

✓ **تقع خارج النظام الدولي القائم**: تتميز غالبية القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية الأخرى، خاصة القوى المتوسطة مثل كندا وهولندا واليابان، بأنها قوى تقع خارج النظام الدولي. وباستثناء روسيا الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي الذي قاد القطب الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية حتى العام 1991، لم تندمج باقي القوى الصاعدة بشكل كامل في نظام ما بعد العام 1945، وهي باقية خارجه ومؤكدة على مصالحها وتصوراتها الوطنية. أما نظام الأحادية القطبية حيث تسود الهيمنة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فروسيا هي الأخرى تعد قوى صاعدة غير مندمجة فيه كليا.

✓ **مرجعية تعديلية معارضة للهيمنة الأمريكية**: تعد القوى الصاعدة قوى غير راضية بهيكلة النظام الدولي القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وهو ما يميزها عن القوى الدولية المندمجة في النظام الدولي بغض النظر عن مكانتها فيه. مستندة في موقفها إلى الهيمنة الغربية التي تمنعها من الظهور كقوى محتملة، لذا فهي تعبر عنه بعدم اندماجها الكامل في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأنها لا تنتمي تقليديا للغرب أو دول الشمال.[19] لذا تحاول التكتل فيما بينها لمواجهة الهيمنة الغربية، فتجمع دول البريكس يسعى لمواجهة الهيمنة الأمريكية.[20] ولتحقيق هذه الغاية على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات هجومية، أو احتوائية أو تعاونية.

✓ **الاستقرار السياسي والمؤسساتي**: يعد الاستقرار السياسي والمؤسساتي من الخصائص المميزة للقوى الصاعدة، فالاستقرار على المستوى الداخلي يساعدها على رسم ملامح دورها الخارجي وتعزيزه.[21] في حين تستطيع بواسطة مؤسساتها الوطنية ضبط السوق وتحافظ على أدائها الجيد، واستدامة النمو.

✓ **العضوية في مؤسسات القوة الرئيسية**: وحتى تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة أي تهدف إلى أن تصبح قوة كبرى في النظام الدولي، يجب أن تسعى لكسب كافة مقومات القوة الشاملة، بما فيها الانضمام إلى مؤسسات القوة الرئيسية. سواء كانت قوة سياسية أو قوة عسكرية، كالسعي للحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أو الانضمام إلى نادي الدول النووية.

✓ **الثقل الاقتصادي**: لكي تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة، يجب أن يكون لها ثقل اقتصادي، يجعل منها قوة لا يمكن التخلي عنها، إذ يتوقع منها المساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين.[22] بعد تحقيقها خطوات تنموية في مختلف المجالات، مثل مؤشرات التنمية البشرية، والاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. وبذلك يجب أن يكون الثقل الاقتصادي ناجما عن تجربة تنموية، وأن تثبت هذه القوى الصاعدة عن جدارتها في خوض غمار التنمية والتعامل مع تحدياتها، سواء اتبعت نموذج الليبيرالية الاقتصادية، أو ابتكرت نموذجا تنمويا خاصا بها .[23] فقد تم وضع البرازيل وروسيا والهند والصين في دائرة الضوء بسبب إمكانات نموها الاقتصادي الهائلة وفرص الاستثمارات التي جلبها ذلك،خلال فترة كانت فيها الآفاق الاقتصادية في الغرب قاتمة.[24] وهذا يعني أن الثقل الاقتصادي القاسم المشترك الأكثر وضوحا بين القوى الصاعدة، وبالتالي فهو شرط ضروري حتى تكون الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة في الساحة الدولية.

✓ **الاندماج في الاقتصاد العالمي**: يعد اندماج القوى الصاعدة المتزايد في الاقتصاد العالمي بمؤسساته، من أبرز الخصائص المعرفة لها، اندماج يمكن معاينته من خلال تزايد صادراتها من السلع والخدمات، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.[25] إذ يجب أن يكون لها انفتاح اقتصادي متسارع ومتزايد وتوطين واسع النطاق للتكنولوجيا، ووجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق على الصين (7-12%) والهند (7-11%) والبرازيل (7 %).[26]

2.2.2.مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

ليست هناك قوة لا تمتلك مقومات القوة الثابتة والمتغيرة، ولكي تعتبر الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة يجب أن تمتلك على الأقل غالبية مقومات القوة الشاملة حتى تستخدمها لتحقيق مصالحها القومية، وعلى رأسها فرض الاعتراف بها كقوة دولية كبرى في النظام الدولي القائم، وتختلف هذه المقومات من قوة لأخرى، لكنها تتساوي فيما بينها، حيث ليس هناك اختلاف كبير بين هذه العوامل بخصوص التأثير على قوة القوى الصاعدة. لأن الصعود ليس مشروعا اقتصاديا يقاس بنمو الصادرات أو بقوتها، بل مشروع يقوم على تطوير التكنولوجيا والوصول إلى الموارد، والهيمنة على المنظومة المالية العالمية، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والقدرة على التأثير من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، والمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتعريف بها، وتوظيف كل ذلك في سبيل تعزيز قوة ومكانة الدولة.[27]

وفي هذا السياق نجد هانز مورغنتاوا حدد عوامل قوة الدولة في الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، وحجم عدد السكان، والتقدم الصناعي، والاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، والدبلوماسية. بينما يرى جوزيف ناي أن قوة الدولة تنبع من الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، العنصر البشري، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية. أما كينيث والتز يرى أن معايير قياس قوة الدولة هي: السكان، الامتداد الجغرافي، الموارد الطبيعية، الوضع الاقتصادي، استقرار النظام السياسي، القوة العسكرية. ومن هذا المنطلق، فإن القوى الصاعدة هي تلك الدول أو التكتلات التي تمتلك على الأقل غالبية العوامل الثابتة والمتغيرة المحددة لمقومات القوة الشاملة. أما الأولى فهي الموقع الجغرافي وعدد السكان والثقافة كما يمكن إضافة التاريخ، أما العوامل المتغيرة فتشمل المتغير العسكري والمتغير التكنولوجي بالإضافة إلى المتغيرين السياسي والاقتصادي.

فالموقع الجغرافي يلعب دور مهم في قوة الدول وهذا ينطبق على القوى الصاعدة، وفي هذا الصدد يؤكد ماهان أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، فالدول التي لها موقع بحري متميز والمطلة على البحار هي التي ستسود العالم، وبالتطبيق على القوى الصاعدة، نجد أن معظمها تمتلك موقع بحري يؤهلها للعب أدوارا دولية، كالهند والصين والبرازيل.[28] ويساهم عدد السكان في نمو اقتصاديات القوى الصاعدة، لتوفيره اليد العاملة، كما ترفع زيادة عدد السكان من معدل الادخار، وتضفي على الدولة طابع التعدد والتنوع، كما هو الحال بالنسبة للهند والصين وجنوب إفريقيا، فدول البريكس BRICS تمثل معا أكثر من 40 % من نسبة السكان، الأمر نفسه ينطبق على سطحها، حيث يتحكم عدد صغير منها بالفعل في 25 ٪ أو أكثر من مساحة سطح الأرض.[29]

وزادت أطروحة صامويل هنتنجتون حول صدام الحضارات من أهمية العامل الثقافي، بعد افتراضها أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين

البشر ستكون ثقافية، وأن أخطر أنواع هذا الصراع هو الصراع بين الحضارة الغربية من جهة وتحالف الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة أخرى.[30] وبما أن الحضارات الرئيسية المعاصرة هي الحضارة: الصينية، اليابانية، الهندية، الإسلامية، الغربية، اللاتينية، الإفريقية، والدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية حيث تنتمي الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بل تشكل مزيجا من مختلف الحضارات، فالصين تنتمي للحضارة الصينية (الكونفوشيوسية)، والهند تشكل حضارة هندوسية خاصة بها، والبرازيل تعد جزء من حضارة أمريكا اللاتينية، بينما تنتمي جنوب إفريقيا إلى الحضارة الإفريقية، فإنه من الطبيعي أن يلعب العامل الثقافي دورا في الصراع بين القوى الصاعدة من جهة، والقوة العظمى وحلفاؤها من القوى الكبرى والمتوسطة من جهة ثانية، حول إعادة هيكلة النظام الدولي القائم. والقوى الصاعدة في الساحة الدولية لديها بعض الخلفيات التاريخية والثقافية المميزة التي تزيد من قوتها وأهميتها في الساحة الدولية. فالصين وروسيا نظامان شيوعيان، أما الهند فتعد الزعيم السابق لدول عدم الانحياز، وهي دولة ذات قيم ديمقراطية وتعددية. بينما تشترك البرازيل وجنوب أفريقيا في ماض استبدادي بقارتين مختلفتين.[31]

فيما يخص العوامل المتغيرة، بالنسبة للمقومات الاقتصادية، نجد أن القوى الصاعدة استندت في السياسات الصناعية إلى استراتيجيات التصنيع والتطور، لتعويض الواردات بالصناعات المحلية. ولجأت إلى الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، لإرساء قواعدها والشروع في الاستهلاك المحلي، ثم التطور الموجه نحو التصدير، استراتيجيات استهدفت الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.[32] كما تسجل هذه القوى نمو سريع، كذلك مستوى معيشي لائق وتطور في البنية التحتية، وتقارب الهياكل الاقتصادية والقانونية والمالية مع معايير البلدان المتقدمة.[33] أما المقومات السياسية والدبلوماسية، فقد تميزت سياسات القوى الصاعدة سواء على المستوى الإقليمي أو على الصعيد الدولي، بدبلوماسية كثيرة النشاط والاتفاقيات الدولية، وتحتفظ بعلاقات واسعة مع مختلف دول العالم، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال نجد أن الصين تمارس دبلوماسية الأموال السائلة، مما أدى إلى انتشار مصالحها الحيوية وتمددها إلى مختلف أنحاء العالم، في حين تبرز أهمية القوة العسكرية من خلال مشاركة هذه القوى في مهام حفظ السلام.[34]ونتيجة لذلك، فإن القوى الصاعدة هي جهات فاعلة مهمة في معظم التحديات العالمية.[35]

وهناك من وضع معادلات لقياس قوة الدول، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، المعادلة التي وضعها آس كلاين Ray S Cline، وهي كالتالي: (**قوة الدولة**) = (**عناصر الكتلة الحيوية = الإقليم + السكان + القدرة الاقتصادية**) **ضرب** (**الهدف الاستراتيجي + الإرادة على تحقيق الهدف الاستراتيجي**)، حيث يرى كلاين أن القوة وحدها لا تكفي لاعتبار الدولة صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي، إن لم تكن لها أهداف إستراتيجية وإرادة تسعى لتحقيقها.[36] أما أحمد داوود أوغلوا فقد صاغ معادلة لتحديد قوة الدولة على الشكل التالي: (**قوة الدولة الصاعدة**) = ((**المعطيات الثابتة = التاريخ+ الجغرافيا + عدد السكان + الثقافة**) + (**المعطيات المتغيرة = القدرة التكنولوجية + القدرة العسكرية + القدرة الاقتصادية**)) **ضرب** (**ذهنية إستراتيجية × التخطيط الاستراتيجي × إرادة سياسية**).[37] وبما أن الإستراتيجية تضرب في عناصر القوة ولا تجمع معها، فإنها تضاعف هذه عناصر.

3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية والتحديات التي تواجهها

رغم الأسباب التي ساعدتها على الظهور في الساحة الدولية كفواعل لا يستهان بها أو تجاهلها (الفقرة الأولى)، لا زالت تواجه القوى الصاعدة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية والبيئية (الفقرة الثانية).

1.3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

أدت مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب نحو الشرق. إلى بروز بعض الدول النامية والقوى الإقليمية والقوى الآفلة، التي لديها أبرز مقومات القوة الشاملة، كقوى صاعدة في الساحة الدولية.

1.1.3. الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

لتجنب إرهاق التسلح موازنتها المالية، ركزت بعض القوى الصاعدة كالصين على البعد الاقتصادي بدل الإنفاق العسكري. فقامت بإصلاحات اقتصادية أدت إلى حركة تصنيع سريعة جذبت المستثمرين والتمويل، لتحقق بذلك نمو اقتصادي سريع، دفعها إلى التصرف أحيانا وفقا لمنهج الواقعية الهجومية، لكي تضمن مصالحها وبقائها. لأن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز قدرتها التنافسية ويسمح لها بزيادة الاستثمارات في المجالات التكنولوجية والقوة العسكرية بالإضافة إلى دبلوماسيتها، وبالتالي يمنحها القدرة على توسيع نفوذها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والساحة الدولية كقوة صاعدة.

ومن جانبها لعبت الإصلاحات الاقتصادية دورا هاما في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية، ويمكن ملاحظة تأثيرها القوي على النمو الاقتصادي الذي حققته الصين والهند بعد الاصلاحات التي قاموا بها. فالاقتصاد الصيني الذي يعد أساس بروزها كقوة صاعدة، تطور بفضل الإصلاح ثم الانفتاح على العالم الخارجي.[38] فبعدما كانت دولة فقيرة في ظل اقتصاد منغلق على المحيط الخارجي، أصبحت الصين بعد نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة واليابان، قوة اقتصادية تعدت مظاهر تجربتها حدودها الجغرافية وإقليمها الآسيوي لتشمل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى أمريكا.[39] أما حالة الهند، نجد أن الإصلاح فيها لم يكن تدريجيا وتجريبيا، بل كان مفروضا إلى درجة كبيرة من المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية، وفق مقاربة من الأعلى نحو الأسفل، كما تم الاعتماد على مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها، وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، رافق هذه الإصلاحات اهتمام قوي وواسع النطاق بتطوير البنية التحتية، وأفضت هذه الإصلاحات إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[40]وبالتالي فإن النمو الاقتصادي إلى جانب الإصلاحات ذات الصلة، يعدان من الأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية التي تؤدي إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

2.1.3. الأسباب السياسية التي ساهمت في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

الصعود كقوة في الساحة الدولية لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، إذ تعد الدول في هذه الحالة أسواق أو اقتصاديات صاعدة، وإنما يشترط أيضا حضور قوي للجانب السياسي، ومن ذلك التغيير الذي قد يطرأ على النظام الدولي القائم، بالإضافة إلى إرادة القيادة السياسية وقدرتها على إدارة الصعود، والترحيب بها كقوى صاعدة. فيما يخص تغيير النظام الدولي القائم، نجد أن القوى الصاعدة التي تعرفها الساحة الدولية، تعود بداية بروزها إلى الثمانينات وبداية التسعينات القرن الماضي، وهي الفترة التي عرفت تحولا جذريا على مستوى النظام الدولي، فبعدما كان نظام ثنائي القطبية أضحت الولايات المتحدة القوة الأحادية المهيمنة في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. صاحب هذا التحول بروز قوى كالصين تنافس الهيمنة الأمريكية، لأن القوة الطاغية أو بالأحرى السيطرة الأمريكية وبحسب نظرية توازن القوى من الحتمي أن تشجع قوى أخرى لأنْ تصعد من أجل إقامة التوازن، وهكذا فإن الصين وقوى أخرى تسعى للصعود وإحداث توازن مع الولايات المتحدة.[41]

كما يعد وجود قيادة سياسية لها إرادة لقيادة دولها إلى نادي القوى الصاعدة من جهة، وقدرتها على إدارة هذا الصعود من جهة ثانية، أبرز الأسباب السياسية التي تساعد الدول على الظهور في الساحة الدولية كقوى صاعدة. ونشير في هذا السياق إلى أن القيادة الهندية سعت لأن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا هنديا، وذلك بتوظيف إمكانياتها وقدراتها فضلا عن سعيها الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب في منظمة التجارة العالمية، بوقوفها ضد محاولات فرض دول الشمال معاييرها الخاصة بالتجارة.[42] وبسبب الإرادة السياسية الفعلية، تبنت الصين جملة من الإصلاحات، جعلت منها قوة اقتصادية موازية لقوة الولايات المتحدة، بل تنافسها على الهيمنة الدولية.[43]

وعلى نفس المنوال ساهم الترحيب بالقوى الصاعدة في بروزها بقوة، فدول الشرق الأوسط رحبت بالوجود الصيني في المجالات الاقتصادية، حيث زادت تجارة الصين مع المنطقة من 180 مليار دولار في العام 2019 إلى 259 مليار دولار في العام 2021، مقابل تراجع تجارة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من 120 مليار دولار في العام 2019 إلى 82 مليار دولار في العام 2021. ترحيب يتأثر بسياسة الصين التي تجنبت تاريخيا التورط في صراعات المنطقة أو اتخاذ مواقف مباشرة بشأن الخلافات الشائكة.[44] كما أن الصين لا تحاول تصدير نموذج سياسي أو ثقافي معيّن إلى خارج حدودها، كالغرب الذي يريد تعميم مبادئه فيما يدّعيه بشأن الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات، كما أن الصين والهند قلّما تُعنيان بالمسائل الأيديولوجية السياسية.

3.1.3. أهمية التكنولوجية في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يلعب التطور التكنولوجي دورا لا يستهان به في بروز القوى الصاعدة، حيث تمكنها التقنية المتطورة من تعزيز القدرة العسكرية والاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، مع تطوير الابتكار والإنتاجية. وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تحقيق التقدم والتنافسية في الساحة الدولية.

4.1.3. دور الدعم والاهتمام الدوليين في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

بعض القوى الصاعدة يعزى ظهورها في الساحة الدولية إلى المساعدات التي تلقتها من القوى الدولية في إطار بناء التحالفات، إلى جانب الاهتمام الذي حظيت به من طرف بعض المؤسسات الدولية، التي درست التحولات التي تعرفها في مختلف أبعاد القوة. ونشير هنا إلى المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة إلى بعض الدول التي جعلتها تحقق قفزات نمو غير متوقعة.[45] والتقرير الذي أعدته مؤسسة غولدمان ساكس، الذي لفت الانتباه لصعود مجموعة البريك.[46]

5.1.3. تأثير الانتقال التدريجي للقوة إلى الشرق على ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

هناك من يرى أن القرن الحادي والعشرون سوف يكون قرنا أسيويا بامتياز، ما يعني أن القوة سوف تنتقل من الغرب إلى الشرق، وأن هذا الانتقال سوف يهيمن على مسار العلاقات الدولية. وعكس التصور المدافع عن استمرار الهيمنة الأمريكية خلال القرن الواحد والعشرين، الذي يمثله روبرت كاجان وجوزيف ناي ووليم ويلفورث، يرى ستيفن والت وروبرت جيلبين أن الهيمنة الأمريكية بدأت تتراجع، مع بروز قوى دولية قادرة على تغيير النظام الدولي.[47] انتقال ساهمت فيه الأزمات والمشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة، خاصة الثقافية والاقتصادية والسياسية، والشراكة بين القوى الإقليمية المعارضة للهيمنة الغربية. وقد استغلت بعض الدول هذا الانتقال لتقوي دورها كقوى صاعدة في الساحة الدولية. وتعد الصين من أبرز القوى الصاعدة التي برزة بقوة بسبب هذا الانتقال كقوى صاعدة، مستغلة الصعود الذي حققته بعد أزمة 2008 لتتحدى الهيمنة الأمريكية، حيث بدت أكثر استقلالية وحزما، وتنافس للسيطرة على التكنولوجيا، وتطوير علاماتها التجارية الخاصة بها، وغزو الأسواق العالمية وتنظيم سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها.[48]

2.3. التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تعد تداعيات جائحة كورونا والحروب التجارية، بالإضافة إلى تضارب المصالح وغيرها من الأزمات الدولية كتغيير المناخ والنزاعات الإقليمية، إلى جانب التهديدات الإرهابية والسيبرانية، أبرز التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

1.2.3. التحديات الاقتصادية التي تواجه القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تواجه القوى الصاعدة مجموعة من التحديات الاقتصادية، التي تعرقل استمرارها تحقيق النمو المستدام، وتعزيز استقرارها المالي، وتحسين مستويات العيش. في مقدمتها التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد، وضعف القطاع المالي، والحروب التجارية مع القوى الكبرى. فالوضع المالي في القطاع العام يمثل الضعف الرئيسي للهند، حيث تستنزف الديون الإيرادات المالية على حساب الإنفاق على التنمية.[49] أما تنامي حصة الصين من التجارة العالمية، واستحواذها على الأسواق العالمية أدى إلى مخاوف لا تخفى من كبار المسؤولين بالقوى الرئيسية في العالم – الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – من الصعود الصيني.[50] ولكبح جماح الصين أطلقت الولايات المتحدة في العام 2018، حرب تجارية ضد الصين.[51]

2.2.3. التحديات السياسية والدبلوماسية التي تعرقل تطور القوى الصاعدة

تتعرض القوى الصاعدة لضغوطات سياسية ودبلوماسية من القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة، ضغوطات تتحكم فيها المصالح المتضاربة بينهما أكثر من الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. فالقوة والمصلحة هما المحرك الأساسي لسلوكيات الدول، وبالتالي كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي، وللحصول على المزيد من الموارد لتلبية حاجيات النمو والتقدم، تكون القوى الصاعدة مسوقة إلى الصدام الحتمي مع الدول الأخرى بسبب تعارض المصالح.[52] كما تعاني بعض القوى الصاعدة من نقص التأثير السياسي مقارنة بالقوى الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وينطبق هذا على جنوب إفريقيا والمكسيك. ومن جانبها تشكل الحركات الانفصالية أبرز التحديات السياسية التي تعاني منها العديد من القوى الصاعدة، نتيجة تهديدها للاستقرار السياسي ووحدة الدولة. فالصين تواجه مطالب انفصالية في منطقة التبت وأقلية الإيجور المسلمة بإقليم سينجيانغ، في حين تعاني إيران وتركيا من الحركات الأحوازية والكردية الانفصالية.

3.2.3. التحديات الأمنية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها القوى الصاعدة

أحيانا يكون للتهديدات الإرهابية والسيبرانية والنزاعات الإقليمية، دورا في عرقلة بروز أو استمرار نمو وتطور القوى الصاعدة لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية كقوى تعديلية. ومن ذلك النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي، الذي تعتبره الصين نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية، لأهميته في الحفاظ على هيمنتها الإقليمية. الهند هي الأخرى لديها نزاع مع باكستان والصين على إقليم كشمير. وتعاني بعض القوى الصاعدة من تحديات وإكراهات ديمغرافية، كروسيا التي تشهد انخفاض قياسي في عدد السكان، ينذر بكارثة ديمغرافية، وكما هو متعارف عليه فحجم السكان يعد من المقومات الديموغرافية التي لها أهمية في قوة القوى الصاعدة. وقوى أخرى كالبرازيل لديها ضعف في البنية التحتية الاجتماعية، على سبيل المثال الاستثمار في الطاقة والسكك الحديدية والطرق والموانئ، ارتفاع معدلات الدين العام والفائدة.[53]

4.2.3. التحديات البيئية والطاقية والتكنولوجية التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة

تساهم العديد من التحديات البيئية مثل تغير المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، في عرقلة النهج التنموي للقوى الصاعدة. فالبيئة تشكل عقبات أمام النمو المستدام بالصين، نتيجة حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي الذي أدى إلى استمرار التدهور البيئي من تلوث الهواء والجفاف. وضعف الاستثمار في التكنولوجيا والابتكارات يضعف القوى الصاعدة أمام القوى الكبرى. ومن جانبها تعد الطاقة من التحديات الخارجية التي تهدد القوى الصاعدة. فالصين على سبيل المثال تواجه عدة تحديات بخصوص تأمين إمدادات الطاقة لاسيما النفطية منها، إذ تعد ثاني مستورد للنفط، وهو تحدي يهدد قفزتها الاقتصادية بالتراجع.[1]

4.الخاتمة

إن القوى الصاعدة هي تلك الفواعل أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة أو متوسطة وليست قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التطور الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. وبالتالي فالقوى الصاعدة ليست هي الاقتصادات أو الأسواق الصاعدة، التي تقتصر مقوماتها على القوة الاقتصادية، ولا تعد ضمن القوى المتوسطة التقليدية التي تقبل الوضع القائم، وإنما قوى لها صفة دولية ومعترف بها دوليا عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، كما تعرف استقرار سياسي ومؤسساتي، مع رغبتها في العضوية بالمؤسسات الدولية، مع ثقل اقتصادي مندمج في الاقتصاد العالمي، لامتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة. ويعزى بروزها في الساحة الدولية إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق. إلا أنه رغم المقومات والأسباب التي ساهمت في بروزها، لا زالت تعرف القوى الصاعدة تحديات في المجالات الاقتصادية والأمنية والطاقية والتكنولوجية، بسبب التفاوتات واللاتوازنات الداخلية وضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى مخاوف من عدم الاستقرار السياسي وشرعية الأنظمة السياسية، وغيرها من الأزمات والصراعات. لتجاوز هذه الإكراهات، على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنيات التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث الأزمات والبيئية.

5. الهوامش

[1]مصطفى عبد الله سمين أمين، المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتيبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين – ألمانيا، 2023)، 59.

[2]فاطمة محمدي، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة ول البريكس نموذجا، **مجلة السياسة الدولية**، 53 (212)، (2018)، 36.

[3] Michael A Glosny, The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion and balancing responses, Phd thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, (2012), 26, 27.

[4]ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الحليم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 2012)، 118.

[5] Susanne Gratius, The International arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces, conferences “The emergence of China and India in the twenty fi rst century” organised by the Fundación Seminario de Investigación para la Paz (SIP) of the Pignatelli Centre, Saragossa, Madrid; Peace and Security Programme, FRIDE, 04.

د=

[6] Pinar Tank, The Concept of "Rising Powers", Policy Brief for Norwegian Peace building, Resource Centre (NOREF), Oslo, , (2012), 01.

[7] آلاء طالب خلف، "دور البرازيل كقوة صاعدة في النظام الدولي منذ عام 2010"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، 12 (46)، (2023)، 483.

[8] توفيق سيف نصرت، ، وحمود سلام صايل، "القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 24، (2021)، 344.

[9] منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، (2016)، 56.

[10] محمود الرنتيسي، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، (اسطمبول: شركة Turkuvaz Haberlesme ve Yayincilik للنشر، 2022)، 58.

[11] إبراهيم عدوان أركان، العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، (العربي للنشر والتوزيع، 2019)، 45.

[12] صاليحة مماد، (2023)، دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، 07(01)، (2023)، 394.

[13] جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوى الناهضة، ترجمة جان جبور، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، 2019)، 28.

[14] مايكل شيفر، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2009/6/9، تاريخ الاطلاع 2024/5/2، للاطلاع انظر:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html#0.

[15] داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية، **مجلة كلية الاقتصاد والسياسة الصادرة عن جامعة القاهرة**، 16(15)، (2022)، 292.

[16] Pinar Tank, op cit, 03.

[17] عادل، أحمد عبد الرحمن، العلاقات الأمريكية – التركية من التحالف إلى التدهور، (العربي للنشر والتوزيع، 2023)، 171.

[18] Pinar Tank, op cit, 03.

[19] داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، 293.

[20] وفاء لطفي، وفاء، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 24(01)، (2023)، 236.

[21] داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، 293.

[22] منير مباركية، مرجع سابق، 51.

[23] عادل أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، 171.

[24] Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, "Rising Powers in Global Climate Governance: Negotiating in the new world order", **Working Paper**, 124, 01

[25] منير مباركية، مرجع سابق، 53.

[26] وفاء لطفي، مرجع سابق، 236.

[27] حيدرقحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، **مجلة العلوم السياسية**، 66، (2023)، 102.

[28] توفيق سيف نصرت وسلام صايل حمود، مرجع سابق، 347 و348.

[29] Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, op cit, 01

د=

[30] عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، الطبعة الرابعة، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، 30 و31.

[31]Thomas Renard, G20 : Towards a new world order, **Studia Diplomatica**, LXIII (02), (2010), 09.

[32] إدريس عطية، " جهود القوى الدولية الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، 04 (01)، 3 (2017)، 24.

[33] آلاء طالب خلف، مرجع سابق، 482 و483.

[34] إدريس عطية، مرجع سابق، 324 و323.

[35] Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, op cit, 01.

[36] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2013)، 62 و63.

[37]أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ببيروت لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، 2011) 35.

[38] أحمد فاروق عباس، "التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 49 (03)، (2019)، 572.

[39] ملاح نصيرة، "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين"، **مجلة آفاق للعلوم**، 06، (2017)، 275 و276.

[40] وفاء لطفي، مرجع سابق، 238.

[41] محمد خنوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، 09(01)، (2011)، 188.

[42]وفاء لطفي، مرجع سابق، ص 241.

[43]حسين سالم وسارة رحموني، " ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 07 (04)، (2023)، 1080.

[44]عمرو حمزاوي، الفرص والتحديات المحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2023/3/27، تاريخ الاطلاع 2024/2/16، للاطلاع انظر: https://carnegie-mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380.

[45] وفاء لطفي، مرجع سابق، 237.

[46] آلاء طالب خلف، مرجع سابق، 484.

[47] نجيم حذفاني، " القوى الصاعدة وتفكك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوى"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، السنة 09، 09(01)، (جانفي 2024)، 139.

[48]نجيم حذفاني، نفس المرجع، 141.

[49]دنون الطائي وطارق محمد، "تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 01(19)، (2020)، 103.

[50]نصيرة ملاح، مرجع سابق، 278.

[51]نجيم حذفاني. مرجع سابق، 140.

[52]محمد خنوش، مرجع سابق، 197.

[53]دنون الطائي وطارق محمد، مرجع سابق، 103.